بيان صحفي

أصدر بنك الكويت المركزي تقريره السنوي للسنة المالية ٢٠١٨/١٧. وأوضح الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي في تصريح صحفي بهذه المناسبة أنَّ هذا التقرير هو الإصدار السادس والأربعون من سلسلة يُعدُّها ويُصدرها بنك الكويت المركزي، ويحتوي التقرير بيانات الميزانية العمومية، وحساب الأرباح والخسائر لبنك الكويت المركزي للسنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٨، وتقرير مراقبي الحسابات باعتماد تلك البيانات المالية. إلى جانب ذلك، يعرض التقرير بشكل موجز أبرز المؤشرات والإجماليات النقدية والمصرفية الرئيسية للسنة المالية المذكورة في مجالات تطورات كلٌّ من سعر صرف الدينار الكويتي، وأسعار الفائدة المحلية، وعرض النقد، والودائع، والائتمان المصرفي، والسيولة المحلية، وأدوات الدين العام، والميزانية المجمّعة للبنوك المحلية، ومعدل التضخم المحلي، بالإضافة إلى أهم الجهود الإشرافية والرقابية التي قام بها بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧، وأهم العمليات المصرفية التي أنجزها، وأبرز الأعمال التي قام بها بنك الكويت المركزي لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة وبنية نظم المعلومات لديه، خلال السنة المالية المشار إليها.

وبيّن المحافظ أبرز مضامين التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية ٢٠١٨/١٧ مشيرًا إلى أنه في ضوء المتابعة المستمرة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جانب، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات الرئيسية من جانب آخر، واستمرارًا لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يُكرّس الأجواء المواتية لمواصلة

النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، فقد قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ برفع سعر الخصم لديه بمقدار ٢٥ نقطة أساس في ٢١ مارس ٢٠١٨ ليصبح ٣,٠% (من ٢,٧٥% إلى ٣,٠٠%)، وجاء ذلك في أعقاب قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية في التاريخ المذكور. وتجدر الإشارة إلى أن آخر رفع أجراه بنك الكويت المركزي لأسعار الفائدة كان في ١٥ مارس ٢٠١٧ بواقع ٢٥ نقطة أساس، في حين قرر بنك الكويت المركزي الإبقاء على سعر الخصم دون تغيير في كلّ من يونيو وديسمبر ٢٠١٧ على خلاف قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي رفع سعر الفائدة بواقع ربع نقطة مئوية في يونيو ٢٠١٧، وربع نقطة مئوية في ديسمبر ٢٠١٧. وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ ارتفاعًا مقارنةً مع مستوياتها خلال السنة المالية السابقة. وعلى وجه التحديد، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي لأجل شهر ولأجل ٣ أشهر لتصل في المتوسط خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ١,٥٢٩% و١,٦٨٢% على الترتيب، مقابل نحو ٠,٩٠٣%، و١,١٠٨% للأجلين المذكورين على التوالي خلال السنة المالية السابقة.

وبموازاة ذلك، واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى وفق النظام القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت، حيث بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية ٢٠١٨/١٧ نحو ٣٠٢,٠٥ فلسًا لكل دولار أمريكي، مقابل نحو ٣٠٣,٠٩ فلسًا لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، بما يمثل

انخفاضًا في سعر صـرف الـدولار الأمريكي قيمته ١,٠٤ فلسًا ونسبته ٠,٣٤%. وبلغ معدل الفرق بين أعلى سعر (٣٠٥,٣ فلسًا) وأدنى سعر (٢٩٩,٢ فلسًا) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ ما نسبته ٢,٠%. وفي مجال التطورات النقدية والمصرفية ارتفع عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن٢) ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٣٧٠٩٥,٠ مليون دينار، مقابل نحو ٣٦٧٠٤,٢ ملايين في نهاية السنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعًا قيمته ٣٩٠,٨ مليونًا ونسبته ١,١%.

وعلى صعيد تطورات محفظتي القروض والودائع للبنوك المحلية، أشار المحافظ إلى أن أرصدة الجزء النقدي المستخدَم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية المحلية قد شهدت خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ ارتفاعًا قيمته ٦٧١,٥ مليون دينار ونسبته ١,٩%، لتصل في نهاية السنة المالية المذكورة إلى نحو ٣٥٥٥٩,١ مليـون دينار، مقارنةً بمستواها البالغ نحو ٣٤٨٨٧,٦ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي رصيد ودائع المقيمين لدى البنـوك المحليـة بنحو ٢٢٠,٧ مليون دينـار وبنسبة ٠,٥% لتصل إلى نحو ٤٢١٦٤,٩ مليون دينار في نهاية السنة المالية ٢٠١٨/١٧ مقابل نحو ٤١٩٤٤,٢ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع محصلةً للزيادة في أرصدة ودائع القطاع الخاص بنحو ٣١٣ مليونًا وبنسبة ٠,٩%، والانخفاض في أرصدة ودائع الحكومة بنحو ٩٢,٣ مليون دينار وبنسبة ١,٣% في نهاية السنة المالية ٢٠١٨/١٧.

ويستعرض التقرير السنوي جهود بنك الكويت المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية من خلال أدوات السياسة النقدية المتاحة لديه. وفي هذا الصدد ارتفع الرصيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات وتورق الخزانة) في نهاية السنة المالية ٢٠١٨/١٧ ليصل إلى نحو ٤٥٤٢,٣ مليون دينار مقابل نحو ٣٨١٧,٣ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة، كما ارتفع إجمالي الرصيد

القائم لسندات وتورق البنك المركزي، ليصل في نهاية السنة المالية ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٣٠٢٨ مليون دينار، مقابل مستواه البالغ نحو ٢٨١٣ مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا نسبته ٧,٦%. من جانب آخر، ارتفع إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية ٢٠١٨/١٧ ليصل إلى نحو ٦٣٨٧٦,٢ مليون دينار، مقابل نحو ٦١٩٥٧,٤ مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة، بما يمثل ارتفاعًا بنحو ١٩١٨,٩ مليونًا وبنسبة ٣,١%.

وفي مجال التطورات الرقابية، أشار المحافظ إلى أن بنك الكويت المركزي تابع خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ جهوده الحثيثة في الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي المسجَّلة لديه مستخدمًا أسلوب التركيز على المخاطر من خلال أدوات الرقابة المكتبية والميدانية، وذلك في إطار مساعيه الرامية لتعزيز متانة الأوضاع المالية لوحدات ذلك الجهاز، ومكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتسق مع المعايير الدولية للرقابة المصرفية الفعَّالة، وبما يسهم في تكريس أجواء الاستقرار المالي. وقد أصدر بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية المذكورة مجموعة متنوعة من التعليمات الرقابية والمصرفية الهادفة إلى تكريس حسن سير العمل المصرفي، وحماية العملاء، وتعزيز نظم وأمن المعلومات في الجهاز المصرفي والمالي، بالإضافة إلى جهود البنك المركزي في مجال التدقيق على ميزانيات الوحدات الخاضعة لرقابته وتحليل بياناتها الواردة وفقًا لأحدث المنهجيات المتَّبَعة في هذا الخصوص.

وأكّد المحافظ على حرص بنك الكويت المركزي على تعزيز نظم المعلومات والشبكات ووسائل الاتصال بين البنوك وعملائها بهدف مكافحة عمليات الاحتيال المالي التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية كافة على المستوى العالمي خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧. كما استمرت جهود بنك الكويت المركزي في مجال الرقابة والإشراف لتعزيز دعامات الاستقرار المالي من خلال توقيع مذكرة تفاهم بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال بهدف التنسيق والتعاون بينهما بشأن تحديد

الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات الخاضعة لرقابة الهيئة إصدارًا وتداولاً.

إلى جانب ذلك، وخلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧، توالت جهود بنك الكويت المركزي لتطوير الكوادر الوطنية العاملة لديه وتنمية قدراتها، والارتقاء بمستواها العلمي والمهني من خلال ابتعاث بعض موظفيه للدراسات العليا في جامعات عالمية مرموقة، ومن خلال برامج تدريبية متخصصة على الصعيدين المحلي والخارجي، بما يساهم في رفع مستوى أداء العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على تميّز الكوادر الوطنية، الأمر الذي يدعم قدرات البنك المركزي على القيام بالمهام الموكلة إليه. وفي سياقٍ موازٍ، استمرت خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ مساعي بنك الكويت المركزي الهادفة إلى تطوير الكوادر الوطنية المتخصصة في مجالات العمل المصرفي والمالي بالتعاون مع البنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية، وذلك من خلال العديد من البرامج والمبادرات ومن أبرزها برنامج البعثات الدراسية للكويتيين للحصول على درجة الماجستير، وبرنامج تدريب وتوظيف الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي، وبرنامج تطوير القيادات التنفيذية بالتعاون مع جهات مرموقة على الصعيد الخليجي والعربي والعالمي.

وفي سياقٍ متصل، أشار المحافظ إلى أن جهود بنك الكويت المركزي تواصلت خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ لتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات لديه بما يتماشى مع آخر التطورات العالمية في هذا المجال، وشمل ذلك العديد من الأنظمة التقنية في إداراته ومكاتبه المختلفة. وفي هذا الإطار، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ بإنجاز عدّة مشاريع تطويرية من أبرزها مشروع أنظمة العمليات البنكية الأساسية، واستبدال نظام "مضاهاة التواقيع ونظام مقاصة الشيكات الخاصة ببنك الكويت المركزي"، والإشراف على مشروع "توريد وتطبيق نظام المدفوعات الحكومية"، وتطبيق نظام السلاسل الزمنية المطور، وتطبيق نظام مراقبة البنوك الإسلامية المحدّث.

وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على توثيق روابطه مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي وعموم الجمهور، والتفاعل مع المتغيرات المتسارعة التي تشهدها الوسائط الإعلامية وتقنياتها، قام بصياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تُبرز جهود البنك المركزي ودوره في اختصاصاته الرئيسية في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام وترسيخ الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، أعدّ البنك المركزي خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ إصداراته الدورية المختلفة متضمنةً أحدث الإحصاءات والبيانات الاقتصادية والنقدية والمصرفية بما في ذلك التقرير الاقتصادي لعام ٢٠١٧، وتقرير الاستقرار المالي للعام المذكور. كما حرص البنك المركزي على تطوير محتويات صفحته الإلكترونية وتحديثها التزامًا بسياسة الشفافية الموضوعية التي ينتهجها البنك المركزي. وفي إطار توسيع قاعدة النشر الإلكتروني للبنك المركزي، ازداد خلال السنة المالية ٢٠١٨/١٧ عدد المتابعين على حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك المركزي بما يعكس ازدياد متانة العلاقات العامة بين البنك والجمهور والمؤسسات المحلية والدولية، كما يحرص بنك الكويت المركزي على تعزيز أواصر العلاقات بين موظفيه من خلال تنظيم الفعاليات والاستفادة من المناسبات المختلفة.

واختتم الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي تصريحه بالإشارة إلى أنه يمكن الحصول على نسخة من التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية ٢٠١٨/١٧ من خلال موقع بنك الكويت المركزي على شبكة الإنترنت وعنوانها (www.cbk.gov.kw).

٢٠١٨/٩/٨